



### لم عليك دعم القانون حول الحق في الوصول الى المعلومات ؟

- سيظهر دعمك لهذا القانون التزامك بالشفافية والحوكمة الرشيدة في لبنان.
- هذا القانون سيساعدك على تعزيز علاقتك بناخبيك.
- هذا القانون سيساعدك على أداء دورك بفعالية أكبر.
- هذا القانون سيسمح لجميع السياسيين بالحصول على المعلومات بطريقة متساوية.
- هذا القانون يقع ضمن واجباتك كصانع للقوانين في أجل تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها لبنان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (٢٠٠٨-١٠-٣٣).

### كيف يمكن لهذا القانون أن يساعد ناخبيك؟

- هذا القانون سيمكن ناخبيك من الوصول الى المعلومات حول سياسة الحكومة وصنع القرار، وهي معلومات سيمكنهم الوصول اليها مباشرة ومن خلال وسائل الاعلام التي سنتقلها بشكل دقيق وموضوعي.
- هذا القانون سيسمح بتعزيز مسار الديمقراطية حيث سيستطيع المواطنون التصويت على أساس وقائع قابلة للتحقق عوضاً عن التخمين.
- تعزيز الوصول الى المعلومات سيسمح للمواطنين بمساءلة السلطة التنفيذية والمسؤولين المنتخبين عن القرارات التي اتخذوها.
- قدرة المواطنين على الحصول على المعلومات ستزيد من ثقتهم بالحكومة والمسؤولين المنتخبين وستساعد على تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة.
- الشفافية في الحكومة ستعزز ثقة المستثمر وتضمن ممارسة أفضل في القطاع الخاص، مع ما يرافق ذلك من فوائد اقتصادية للعامّة.

### كيف يمكن لهذا القانون أن يساعدك كسياسي وعضو في البرلمان ؟

- تعزيز الوصول الى المعلومات ونقلها في وسائل الاعلام سيسمح لأعضاء البرلمان بمراقبة صنع القرار من قبل الحكومة بفعالية أكبر.
- كافة السياسيين، بغض النظر عن تحالفهم السياسية، سيستطيعون الوصول الى معلومات حساسة حول صنع القرار من قبل الحكومة وسيتمكنون من تشاطر المعلومات مع قاعدتهم الانتخابية.
- وعي المواطنين المتزايد لأسباب اتخاذ القرارات، سواء ضمن الحكومة أو البرلمان، من شأنه أن يجدد من حالات سوء التفاهم ويعزز الدعم الشعبي.

### كيف يمكن لهذا القانون أن يعزز شفافية الحكومة ويحدّ من الفساد؟

- هذا القانون سيعزز من نوعية وموضوعية صنع القرار من قبل الحكومة حيث أن القرارات الاستثنائية أو التعسفية ستستبدل بسياسة تعتمد على الوقائع والسوابق.
- اعتماد الاجراءات الادارية من أجل تطبيق هذا القانون سيؤدي الى أنظمة أكثر تقدماً في مجال مسك الدفاتر والمحفوظات (الأرشيف) داخل الحكومة.
- نسبة الفرص المتاحة للحواء الى الرشوة والفساد في الادارة ستراجع على الصعيد اليومي، وذلك من خلال وضوح أكبر في اجراءات الوصول الى المعلومات ضمن مكاتب الحكومة ومن خلال آليات انفاذ تلك الاجراءات.
- تشاطر المعلومات وآليات تنفيذها، من شأنها أن تدعم نظام التحقق والتوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات ("الشبكة") هي مجموعة متعدّدة القطاعات تتألف من برلمانيين ووزارات وجمعيات من القطاع الخاص ونقابات مهنية ومنظمات غير حكومية تسعى الى تعزيز الشفافية والمحاسبة والنهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وحماية الأفراد الذين يبلغون عن الفساد ("حماية كاشفي الفساد"). وقد تأسست الشبكة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمبادرة من "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، بالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون - مكتب لبنان".